بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

ضوابط أبنية جموع التكسير بين النحو والمعجم العربي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف والعروض

إعداد الطالب :

المهدي محمد علي لعيرج

إشراف الأستاذ الدكتور :

علاء محمد رأفت

أستاذ النحو والصرف والعروض
وعميد كلية دار العلوم السابق / جامعة القاهرة

العام الجامعي
١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠ م

شكر وتقدير

أود في بدء هذا البحث أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى :
الأستاذ الدكتور : **علاء محمد رأفت** عميد كلية دار العلوم السابق ، لتفضله بالإشراف على هذا البحث على الرغم من كثرة شواغله ، ولكل ما وجدته عنده من ود ورعاية وحسن استقبال ، إذ لم يبخل عليّ بكل ما طلبته من فوائد متعددة ، عادت بالنفع سواء على البحث أوعلى الباحث .
كما أتقدم عرفاناً واحترامًا للأستاذ الدكتور : **صلاح محمد روّاي** ، عضو هيئة التدريس بكلية دار العلوم ذات التاريخ العريق ، لتكرمه بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها ، ولما لقيت منه من بشاشة ووقار وكرم السجايا .
والشكر العميم موصول للأستاذ الدكتور : **محمد عبد النبي عبيد** وكيل كلية الآداب بجامعة الوادي الجديد ، لتكرمه و موافقته على مناقشة البحث وتقويمه ، ولما أفاد به البحث والباحث .
فلهم واجب الثناء وطيب الدعاء لما أثروا به البحث وأفادوا به الباحث من توجيهات وتنبيهات وتصحيحات ، سائلًا العلي القدير أن يبارك في أعمارهم وأعمالهم ، وأن يوفقهم لما يحبه ويرضاه ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

المقدمـــــــــــــــــــــــة

بســـــــــــم الله الرحمن الرحيـــم

الحمد لله الذي علم الإنسان البيان ، وجعل اختلاف الألسن من دلائل قدرته ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ، سيدنا محمد أفصح العرب ، من أوتي جوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ... وبعد :

لعل أكثر ما يثير انتباه الدارسين لجموع التكسير هي كثرة اختلاف العلماء فيه ، والاختلاف ــ كما هو معلوم ــ ليس بمستغرب في الدرس النحوي بصفة عامة ، لكنه في درس الجموع بلغ حدًا صار فيه الاتفاق نادرًا أو يكاد ، وأصبح التباين هو الغالبَ الذي تصطبغ به معظم مسائله وأحكامه ، فلم يتم الإجماع إلا على ثلاثة أبنية من أصل سبعة وعشرين ، هي مجموع أوزانه المشهورة ، وقد تعددت نقاط الاختلاف ، فاختُلف في الفرق بين تعريف الجمع المكسر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، بل بين المفرد والجمع أحيانًا ، وبين الجمع وجمع الجمع أحيانًا أخرى ، كما اختلفوا بين مد القياس والتوقف عند السماع ، وكذلك بين الجواز والمنع .

ولما كانت أصول النحو والموروث اللغوي هما الفيصلَ للبت في ما اختُلف فيه كان لزامًا على من تصدّى لمثل هذا الموضوع الرجوعُ إليهما ، وقد تبين للباحث بعد طول بحث وتنقيب أن النحاة لم يجمعوا على تعريف دقيق واحد لماهية جمع التكسير ، ولم تكن هناك فروقٌ واضحةٌ ــ لدى الكثير منهم ــ بين جمع التكسير وأخواته من مصطلحات الجمع كاسم الجمع واسم الجنس الجمعي .

وأما الموروث ــ ويتمثل أساسًا في المعاجم ــ فلم يختلف الأمر فيها عما هو في كتب النحو ، فمصطلح الجمع عند المعجميين يطلق غالبًا على كل ما يفيد الجماعة أو الطائفة ذاتَ العدد ، وقد اعتمد كل نحوي أو معجمي على سماعه الخاص واختياراته الشخصية ، فحكم من خلالها على كل ما تناولَه من قضايا تخص موضوع البحث .

ولم تكن هناك منهجية محددة تميز الراجح من المرجوح ، أو الخطأ من الصواب ، كما لم توجد آلية للتفريق بين اللهجات التي كان لها أثرٌ بالغ في رسم صورة هذا الدرس ، فتداخلت

اللهجات ، وتشابكت الأمثلة ، وتعددت المناهج والسماعات ، فآل الدرس في أغلبه إلى السماع ، على الرغم من أن جمهور أئمة اللغة يؤكدون قياسية جل أبنيته .

ومما يثير الانتباه ــ أيضًا ــ قلة العناية بالنواحي الدلالية وسُنن الكلام العربي وقيمةِ السياق كأدوات لفهم النص ، وهي عوامل من الأهمية بمكان ، إذ إنها تفسر كثيرًا من الإشكالات ، بحيث يمكن ــ عن طريقها ــ ردُ العديد من الشواذ إلى القواعد الكلية .

وبناءً على ما سبق فهذه الأطروحة لا تنطلق من فكرة مسبقة عن أحكام الجموع ، ولا أن ما حوته كتبُ النحو مسلماتٌ بالضرورة ، وإنما تنطلق من واقع لغوي موجود بين أيدينا مما حفظته لنا المعجمات والدواوين وكتب المرويات وغيرُها ، آخذة في الحسبان اختلافَ اللهجات ، وتنوعَ المستوى الدلالي ، و معتمدة المنهج الوصفي التحليلي ، ولذا فهي تبحث في ما وراء الأحكام التي شكلت هذا الدرس ، لتحقيق صحتها وتمييز الراجح منها عند الاختلاف ، ولبيان الأسباب التي دعت إلى كثرة الخروج عن القواعد المقررة ، فكثرة الخروج عن القواعد تنبئ عن أن هناك غموضًا أحاط بأصول الدرس وفروعه ، ولهذا انصب اهتمام البحث على الواقع اللغوي الذي بنيت عليه الجموع ، ويتمثل في الموروث ، وذلك على قدر جهد الباحث واستطاعته .

وذاك لا يعني هدمَ ما سلف أو التقليلَ من جهود السابقين وفضلهم ؛ لأن البحث العلمي يحفظ لكل ذي حق حقه ، وإنما هي محاولة من الباحث لتذوق الدرس بطعم جديد ، ابتغاء الكشف عن حقائق دثرتها لذةُ الدعة وحلاوةُ الركون إلى التقليد .

وقد بدا للباحث أن إشكالات درس الجمع ترجع إما إلى الاستقراء ، وإما إلى أصول النحو، وإما إلى المستوى الدلالي ، وبناء عليه قُسّم البحث إلى ثلاثة فصول ، يُعنى الفصل الأول منها بقضية الاستقراء ــ وإليها يرجع النصيب الأوفر من الاختلافات ــ وقد تمثلت هذه المشكلة في نقص الاستقراء عمومًا ، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لجمع اللغة وتدوينها ، ثم في اعتماد كل نحوي أو معجمي ــ لاسيما القدامى ــ على استقرائه الخاص ، و هذا الاعتماد الذاتي يمثل لبَّ المشكلة ، و قد نشأ منه ما يمكن أن نسميه المعاجمَ الشخصية ، وقد أدى المعجم الشخصي لكل عالم إلى إنكار ما خالفه من سماع .

ومن أهم ما يتصل بالاستقراء ظاهرة التداخل اللهجي ، فلم يَلقَ التمييزُ بين لغات العرب ما يستحق من عناية ، سواء في التدوين المعجمي أو الحكم النحوي ، فجاءت كثير من الأحكام والروايات مرسلة دون ضوابط تُرجع كل لفظة أو حكم إلى بيئته التي شاع فيها ، إضافة إلى

أغلاط الرواة وتصحيفات الوراقين ، التي أثّرت بقدر لا بأس به في أحكام جموع التكسير .
وأما الفصل الثاني فخصص لمصطلح الجمع ، وتظهر مشكلته في تحديد العلماء ضوابطَ الجموع ، ولذلك فقد تتبع الباحث نشأة المصطلح والخصائصَ العرفية التي فرضتها البيئة اللغوية عند صوغها أبنيةَ الجموع ، وهذه الخصائص أو السمات هي التي شكلت الإطار العام لظاهرة التكسير في كلام العرب ، كما تتبع التعريفاتِ التي وُضعت لمصطلح الجمع ، محاولًا تسليط الضوء على ما شابها من اعتراضات ، أدت إلى تداخل مصطلح جمع التكسير مع مصطلحي اسم الجمع واسم الجنس الجمعي سواء في كتب النحو أو المعجمات .
وركز هذا الفصل على عدة قضايا مصطلحية ، أولاها تقسيمُ أبنية التكسير إلى أبنية للقلة وأخرى للكثرة ، وثانيها تباينُ مواقف النحاة بين طرد القياس والتوقف عند السماع ابتداءً ، ثم تباينها في ما قالوا بقياسيته ، كما ركز البحث على ظاهرة توليد الأوزان وتقارضِها ، وهذه الظاهرة تسببت في إيجاد شيء من الاضطراب اكتنف قدرًا من مسائل الباب .
واهتم الفصل الثالث بالنواحي الدلالية وسنن كلام العرب وأثرِ السياق في تفاصيلِ هذا الدرس ، وقد اختلف اهتمام النحاة بهذا الجانب ، على الرغم من أن السياقات والمقاصد البلاغية قد أوجدت مفرداتٍ وجموعًا خالفت كثيرًا مما قرروه ، وربما أدخلت شواذَّ في القياسي ، أو أخرجت بعضًا من القياسي إلى دائرة الشذوذ ، ومن العلماء من نص على مكانة المستوى الدلالي في بناء جموع التكسير ، وذهب بعض المعاصرين إلى اشتراطه لكل بناء .
ولذلك يرى الباحث أن من الضروري إيلاءَ المستوى الدلالي بالاهتمام عند التصدي لدراسة جموع التكسير ، فبواسطتها يمكن التوفيق بين عدة اختلافات ، وتفسير كثير من المعضلات ، وهذا لا يعني بالضرورة إدخال ما نتج عنها في صلب درس الجمع ، ولكنه للتمييز بين القياسي ، وهو ما وافق الضوابط ، وبين ما خالفها ، وفشا في الألسنة ، حتى اختلط بالقياسي ، وصار استثناءً ، يُتحرج من قبوله لمخالفته القياس ، ومن رفضه لكثرة شيوعه ؛ لأنه لو أُخذ المجاز مأخذ الحقيقة ما وجدت قاعدة نحوية مطردة .
والاهتمام بالنواحي الدلالية ظهر مع أقدم مؤلَّف في النحو وصل إلينا ، فسيبويه كثيرًا ما ينص على معنى المفردة التي يتكلم عن جمعها ، كأنه يلمّح إلى رابط يربط بين جمعها ومعناها ، وأحيانًا يصرح بالعلة الدلالية .
ومن الظواهر المعتبرة المؤثرة في صوغ الأبنية ظاهرةُ المشترك اللفظي ، إذ إن اللفظة حين

يكون لها أكثر من معنى من المعاني المعجمية ، ولها أكثر من جمع من الناحية التصريفية ، فقد يخصص لكل معنى جمعٌ خاص ، وكأن هذا من خوف التباس الدلالات واختلاطها ، وهو أمر عرفي ، تواضع عليه أهل اللسان العربي ، وتخصيص كلِّ معنى بجمع يضعف القول بتقسيم الجموع إلى أبنيةِ قلة وكثرة ، ويقوي القول بأنها متساويةٌ في أداء المراد ، وألا تفاوت بينها إلا بالقرائن ومؤثرات السياق .

ومن الظواهر المؤثرة ما يعرف بالحمل على المعنى ، ففي الدرس النحوي إذا أُشرب لفظ معنى لفظ آخر فقد يأخذ أحكامه ، من تعدٍ ولزوم ، وتعريف وتنكير ، وقد يأخذ تكسيره ــ أيضًا ــ بناء على معناه الجديد ، بالإضافة إلى تكسيره الأصلي .

وقد كان لبعض السمات الصوتية التي اشتهر بها العرب أثرٌ ملحوظ في صياغة كثير من الأبنية ، على خلاف ما تواضع عليه علماء اللغة ، ومن هذه السمات النفورُ من الثقل واجتماعِ المثلين ، والميلُ إلى الخفة ، والإبدال والإعلال ، والتقديم والتأخير داخل اللفظة ، والتعاقبُ بين بعض الحروف لتقاربها في المخارج أو الصفات ، وهو ما يسمى بالقلب ، وما عرفت به بعضُ الأقاليمِ العربية من خصائص ، كإطالة الحركات حتى تصير حروفًا ، وكالتأثير بين الحروف المتجاورة داخل البناء الواحد ، والتأثر بين الكلمات المتجاورة ، وهو ما يعرف بالإتباع .

وقد يختلف ظاهر البنية عن أصلها اللغوي ، فتجمع على بناءين ، أحدهما حسب ظاهرها ، والآخر حسب جَذرها ، وبذلك نستطيع أن نقول : إن اختلاف الجذور اللغوية أضاف إلى درس الجموع أبنية قياسية ، لكنها تحتاج إلى تفسير ؛ لتتسق مع الضوابط .

وأما الأغراض البيانية فقد كانت ــ في نظر الباحث ــ أكبر المؤثرات في كثرة خروج الأبنية عن القواعد ، وهي متعددة ، وليس باليسير حصرها ، لكن من أمثلتها وصف الجمع بالمفرد والعكس ، ففي العربية ألفاظ تطلق على المفرد والجمع ، وقد تباينت أقوال العلماء إزاءها ، فمنهم من عدّها صالحة لأداء معنى الإفراد والجمع على السواء ، و منهم من نحا إلى تأويلها من حيث الوزن لتفسير احتمالِها المعنيين ، ومنهم من أنكر وجودها أصلًا ، وعدّها من الضرورات ، ويميل الباحث إلى أنها ألفاظ استعملت بمستوى واحد لكلا المعنيين ، وأما الأصل فإنها لأحدهما على الحقيقة ، وللآخر مجازًا .

ومن الملاحظ أن الصيغ التي بنيت على شرط لفظي وآخر دلالي هي أكثر الأبنية اطرادًا ،

وأقلها شواذَّ ، وهذا يقوي الرأيَ الذي يذهب إلى ضرورة وضع شرط دلالي لكل بناء ، وهو مجال يصلح لدراسات مستقبلية لاستنباط المغازي والمعاني التي تُحكِم القاعدة ، وتقلل من المخالفات وتفسرها ، وتطلق القياسَ لاستخراج مفرداتٍ وجموعٍ جديدةٍ لم تذكرها المعاجم و ومن الملاحظ أيضًا حاجة درس جمع التكسير لإعادة النظر في مصطلحاته وتعريفاته وأبنيته وشروطه ، وهذا سيسهم يقيناً في وضع تصور جديد له ، ومن ثم في تخفيف شواذه ، وتقليل اختلافاته ، وفي إثراء المعجم العربي بألفاظ حديثة ، وهذا التصور الجديد يحتاج لجهود جماعية ، ودراسات مكثفة لاتساع مادته المبثوثة في مظان اللغة ومعجماتها .

وقد وضعتُ للدراسة مقدمة تمهد لها ، وخاتمة تلخص نتائجها ، وألحقتها بفهارس فنية للآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأمثال ، والشواهد الشعرية ، والأبنية الواردة في متن الرسالة ، وفهرس للمصادر والمراجع وموضوعات البحث ، وملخص عربي وآخر إنجليزي.

واعتمدت في النصوص القرآنية رواية حفص عن عاصم عند الإطلاق ، وعزوت ما خالفها إلى أصحابها ، كما اعتمدت العدد الكوفي المضاف إلى علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ في ترقيم الآيات القرآنية .

و في الختام فإني لا أزعم أني قد بلغت ما أريد ، أو وفيت بما وعدت ، ولكن حسبي أنني نويت ، واتخذت الأسباب ، وحاولت ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، الذي له النعمة والفضل والثناء الحسن.

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لي عوناً ، أو كانت له عليّ يد بيضاء ؛ لإنجاز هذه الأطروحة ، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور علاء محمد رأفت ، عميد كلية دار العلوم السابق ، الذي تفضل بالإشراف عليها ، والذي اتسع صدره لي طيلة فترة الدراسة ، ولم يضن بكل ما طلبته منه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

أثر الاستقراء في بناء جموع التكسير

توطئة

من المعلوم أن الاستقراء هو أول مراحل تأسيس علوم اللغة وأكثرها خطرًا ، فما قامت كل علوم العربية إلا عليه ، وبقدر كمال الاستقراء ونقصانه تكون صحة الأحكام ومدى ثباتها .

وغير خافية تلك الجهود التي بذلها رواد العرب الأوائل في جمع لغتهم ، ولا تلك الصعاب التي واجهتهم للوصول إلى تلكم الغاية السامية ، متجردين عن زخارف الدنيا ، زاهدين في ما في أيدي الناس ، رغبة في ما عند الله ــ عز وجل ــ تدفعهم غيرة لا تقاوم على دينهم وتراث أسلافهم ، فقد استقر في أنفسهم أن بقاءهم مرتهن ــ وجودًا وعدمًا ــ ببقاء كتاب الله محفوظًا ومصونًا عن الزيغ واللحن .

ولا شك أن علماء اللغة قد نجحوا في جمع شتات كلام العرب المحتج بفصاحتهم وتدوينه نجاحًا باهرًا أقر به اللدود قبل الودود ، وقد شمل هذا النجاح جل فنون اللغة من تصريف وتركيب ودلالة واشتقاق وأصوات وغيرها... ولكن يظل الجهد البشري قاصرًا ما ظل الإنسان إنسانًا ، يحتاج إلى تضافر أجيال من الباحثين وطلاب الحقيقة ليبلغ درجة الكمال .

وقد أفرغ الأوائل الوسع في وضع الركائز وشد البنيان ، ولكن ذلك لايعني أنهم لم يتركوا لمن بعدهم شيئًا ــ وهذا ليس تقليلًا من شأنهم ــ فإن ما فاتهم يستصغره المنصف أمام ما أنجزوه ، فهذه اللغة الكريمة لا يحيط بها بشر واحد إلا أن يكون نبيًا يوحى إليه (١) وهذا لايتنافى مع طبيعة العلوم التي لا حد لها مقابل قوى الإنسان المحدودة .

وقد كان لتحديد المحتج به من كلام العرب ــ زمانًا ومكانًا ــ أثر بارز في خلق كل القضايا الخلافية أو جلها ، إذ إنه لم يتحقق لأحد من أهل اللغة استقراء كل ما في البيئة المحتج بها ، ثم إن الخوف من اللحن دعا النحاة إلى التشكك في ما وصلهم من اللغة ، فلم يعتمدوا إلا ما سمعوه بأنفسهم من أهل البيئة المعتمدة ، ولم يأخذوا ــ في أغلب الأحيان ــ بما رواه غيرهم من النحويين والمعجميين ، ولو كان الراوي ثقة .

١ــ الرسالة ــ الإمام الشافعي (٢٠٤ هـ) تحقيق الشيخ أحمد شاكر ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ دون تاريخ . ٤٢/١ .

كما كان للواقع اللهجي لتلك البيئة أثره كذلك ، إذ إنها جمعت بين البدو والحضر ، ولكل منهما عادات لغوية تميزه عن غيره ، وقد توارثوها جيلًا بعد جيل ، والتباين بينهم واضح ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يأتي التنوع بين قبائل الحضر ذاتها ، وكذا الحال بين قبائل البدو ، بل بين بطون القبيلة والواحدة ، التي تفرقت عشائرها في أنحاء شبه الجزيرة ، فغلب على بعضها بعض سمات الحضارة ، نتيجة للتجاور ، وحافظ بعضها الآخر على لحون البداوة ، وكل ذلك لم يتفق جمعه والإحاطة به لأحد من علماء النحو أو المعجم ، ومن ثم ظهرت نتائجه في كثير من تفاصيل الدرس النحوي ، وفي مرويات المعاجم .

وكان درس جموع التكسير أحد الأبواب التي شاب جوانبها كثير من الغموض ، وتعددت وجهات النظر بين العلماء الذين ألفوا فيه ، وهذا شمل أكثر التفاصيل ، فضلًا عن القواعد العامة ، وطغت عليه ظاهرة كثرة الشذوذ ، فصارت كأنها ميزة له ، وتشابكت ضوابطه حتى وسمت بالتناقض أحيانًا ؛ لأن المادة اللغوية التي بني عليها لم تسلم من اعتراضات وإشكالات عكرت صفو هذا الدرس ، ولحقت هذه الاختلافات ضوبطه ، ويعنى بها الشروط التي اشترطها النحاة لصياغة جموع التكسير ، فترددت بين الوجوب والإباحة والمنع ، حسب منهج كل نحوي ، كما لحقت أوزانه ، التي تعددت ــ هي الأخرى ــ في اللسان العربي ، فحظي بعضها بالإجماع ــ وهو قليل ــ وأما الأكثر فقد اختلف فيه بين القبول والرفض والارتياب ، أو التوقف فيه ، فتعارضت آراء النحويين حول أصلها ، وهل هي جمع أو اسم جمع أو اسم جنس جمعي ، وهذا التعارض جاء تبعًا لاختلافهم في تعريف المصطلح .

أما المعجميون فلم يكونوا بمنأى عن الاختلاف ، بل كانت صورة جموع التكسير أقل وضوحًا منها عند النحاة ، فصبغ التسامح والتجوز مناهجهم ، ولم يفرقوا بين أضرب الجموع اصطلاحًا ، كما لم يحرصوا في أكثر الأحيان على نسبة اللفظة إلى بيئتها ، وكان القاسم المشترك بينهم أن مصطلح الجمع يسري على كل ما يحمل معنى المجموع دون النظر إلى زنته أو صفاته ، كما شاع بينهم الاعتماد على مسموعاتهم الشخصية ــ وإن كان بدرجة أقل من النحاة ــ كل ذلك كوّن صورة مضطربة لهذا الدرس ، وهذا الاضطراب راجع إلى عدة إشكالات ، تمثل أهمها ــ من وجهة نظر الباحث ــ في أربعة أوجه ، وزعت على أربعة مباحث ، لكلٍ منها حظ في الخلاف ــ بين العلماء ــ في كثير من قضاياه .

المبحث الأول

إنكار العلماء ما لم يسمعوه